S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25950
15 June 1993

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٩٣ والموجهة الى سيادتكم بشأن الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها رسالة السيد وزير خارجية جمهورية العراق كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

160693

160693 160693 93-35047

المرفق

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة من وزير
خارجية العراق الى رئيس مجلس الأمن

نود أن نجلب انتباه مجلس الأمن الى التصريح الخطير الذي أدلى به نائب وزير الدفاع الإسرائيلي (موردخاي غور) بشأن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، فقد نشرت [illegible] يونيه ١٩٩٣ الخبر التالي:

"أن نائب وزير الدفاع الاسرائيلي موردخاي غور قال يوم الأحد ٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٣ أن اسرائيل سترد على أية ضربة نووية توجهها أية دولة عربية اليها بمائة ضربة مماثلة."

وقال موردخاي غور خلال مشاركته في اجتماع بمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب بمناسبة الذكرى الثانية عشرة للهجوم الاسرائيلي على مفاعل تموز في العراق، "أن القادة العرب يجب أن يدركوا ان أي هجوم ذري على اسرائيل لن يكون لصالحهم". وأضاف .. "نحن قادرون على الرد بالمثل مائة مرة"."

أن هذا التصريح الرسمي من قبل نائب وزير الدفاع الاسرائيلي يؤكد، بما لا يقبل اللبس أو الشك، أن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية. ولديها ترسانة كبيرة منها فالجنرال موردخاي غور يتحدث بوضوح ووقاحة عن مئات الضربات النووية التي يمكن أن توجهها اسرائيل الى البلاد العربية.

لقد سبق للعراق أن حذر من المخاطر التي تنطوي على الموقف السلبي لمجلس الأمن حول هذا الموضوع. فقد ذكرت في رسالتي في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ الى رئيس مجلس الأمن، "أنه منذ صدور القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي ينص من بين ما نص عليه، على تجريد العراق من أنواع معينة من الأسلحة والذي فرض عليه حظرا صارما بشأن انتاجها مستقبلا ... أعلن مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة (اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية) حملة ضارية لا مثيل لها لتنفيذ هذا الجزء من القرار".

غير أن مجلس الأمن الذي مارس هذه الحملة الضارية ضد العراق طيلة أكثر من سنتين لم يفكر ولو للحظة واحدة في أن يكرس أي جزء من وقته لمتابعة جزء جوهري آخر من قراره ٦٨٧ الذي نص على ما يلي :

"يحيط علما بأن الاجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة في الشرق

الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية".

إن هذا الجزء الحيوي من القرار هو من صنع مجلس الأمن نفسه ... ولكن مجلس الأمن لم يفعل شيئا لمتابعته في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه حمى السباق على التسلح في المنطقة ومن ذلك امتلاك أسلحة الدمار الشامل . وأن اهمال هذا الجزء من القرار أو عدم انجازه كما يجب يشكل خللا خطيرا ليس [illegible] لوم الأمن وإمكانية إقامته في المنطقة وحسب وإنما فيما يتعداه الى أمن وسيادة دول أخرى في [illegible] ومن بينها العراق.

والآن ... يحق لنا، وللمجتمع الدولي أن نتساءل ... ما هي الاجراءات التي سيتخذها مجلس الأمن من هذا الإعلان الصريح عن حيازة السلاح النووي بموجب أحكام القرار ٦٨٧ الذي يؤكد أعضاء المجلس باستمرار انه صدر بموجب الفصل السابع؟

إن استمرار صمت مجلس الأمن إزاء هذا الموضوع الخطير، وعدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ يؤكد ما يقوله كل المراقبين المنصفين في كل أنحاء العالم عن المعايير المزدوجة التي تتحكم في اجراءات مجلس الأمن تجاه الدول.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الوضع الخطير.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -